

الرباط، في 30 يونيو 2010

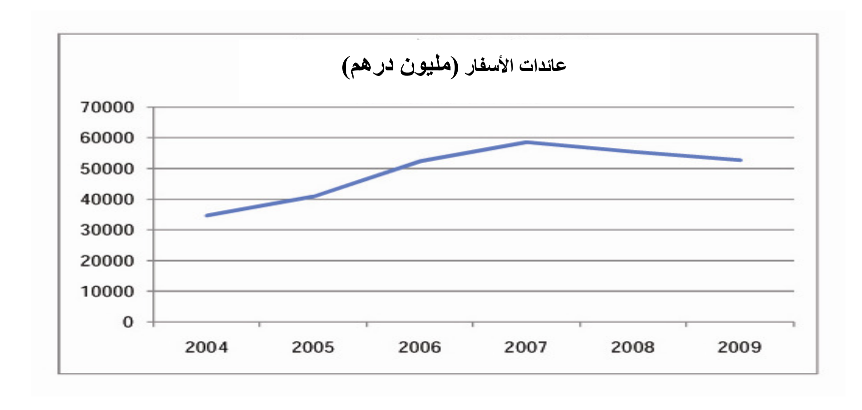
أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي

لم يتأثر النظام المالي المغربي بالأزمة المالية لسببين رئيسيين، يتعلق أولهما بالإطار التنظيمي الذي يتميز بالتقيد الصارم بقواعد المخاطر التي تنص عليها اتفاقية "بازل 2"، ويتعلق ثانيهما بضعف اندماج النظام المالي الوطني في النظام المالي العالمي، حيث أن حصة الأصول الأجنبية من إجمالي أصول البنوك المغربية لا تمثل إلا أقل من 4% [1]، كما أن حصة غير المقيمين في رسملة بورصة القيم، باستثناء المشاركات الإستراتيجية، تقل عن 1,8% في نهاية سنة 2007[2].

أما الاقتصاد الحقيقي فقد تأثر بالركود الذي عرفه الشركاء الاقتصاديون الأوروبيون وخاصة فرنسا وإسبانيا. وعلى العموم، فقد تأثرت أربعة مجالات رئيسية من جراء الأزمة بشكل مباشر هي: المبادلات التجارية والنشاط السياحي وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في سنة 2009، انخفض حجم التجارة الدولية بنسبة 11.9% وتراجع الطلب العالمي الموجه إلى المغرب بنسبة 10%. وقد أدى هذا التطور إلى انخفاض حجم الصادرات المغربية من السلع والخدمات بنسبة 13,1%.

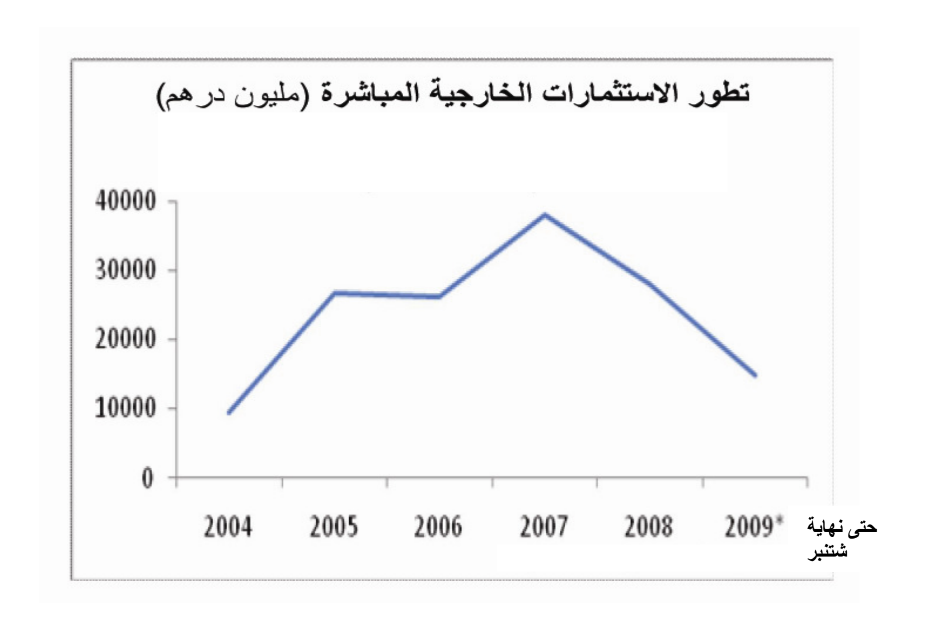
أما قطاع السياحة، فيبدو أنه الأقل تأثرا بالأزمة.فبالرغم من الارتفاع الطفيف الذي سجله عدد السياح سنة 2009 (2%)، فقد تراجع عدد المبيتات بمؤسسات الإيواء المصنفة بنسبة 1,4% وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 5%. ومع ذلك، يظل هذا القطاع الذي بلغت مداخيله 53 مليار درهم سنة 2009، أهم مصدر للعملة الصعبة.



[1] المصدر: بنك المغرب.
[2] المصدر: إحصائيات مجلس القيم العقارية.

وبخصوص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد سجلت خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2007، معدل نمو سنوي متوسط بلغ 7,4% لتصل إلى 55 مليار درهم سنة 2007. وقد بدأت هذه التحويلات تتأثر انطلاقا من الفصل الرابع من سنة 2008 بالركود الاقتصادي الذي عرفته أهم البلدان المستقبلة، خاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا. وإجمالا، تراجعت هذه التحويلات بنسبة 3,5% سنة 2008 وبنسبة 5,4% سنة 2009 مقابل الارتفاع ب 15% سنة 2007.

وفي ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر المغرب أحد أهم مستقطبها في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد استفاد المغرب خلال سنوات 2000، من النمو الملحوظ لتدفقاتها على المستوى العالمي، وذلك بفضل وجود إطار مؤسساتي ملائم والاستقرار الماكرو–اقتصادي وسياسة تنموية طموحة.



وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى عكس هذا الاتجاه، مما أدى إلى تراجع قوي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 26,3% سنة 2008 و29,2% في نهاية شتنبر 2009[3]. وشمل هذا التراجع أهم الدول المستثمرة في المغرب كفرنسا (26,1%−) وإسبانيا (57,2%−) والمملكة المتحدة (47,1%−).

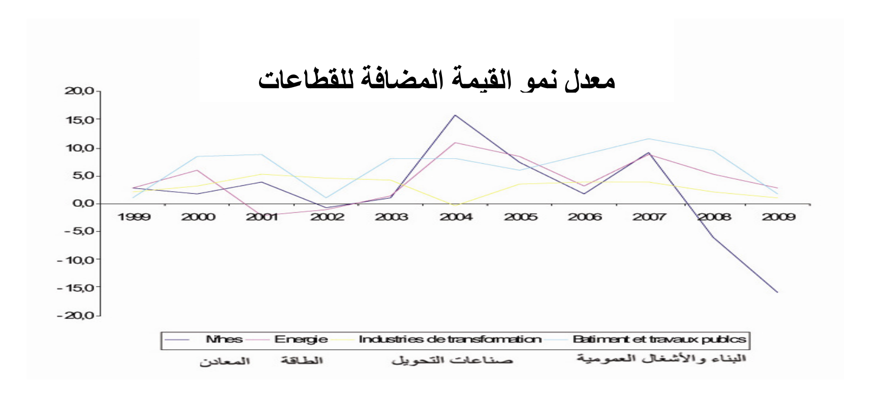
وباعتباره مستفيدا من ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، كان قطاع السياحة الأكثر تضررا من تراجع هذه الاستثمارات، حيث سجل انخفاضا بنسبة 54% سنة 2008. على العكس من ذلك، فإن القطاع العقاري، بالرغم من التراجع الطفيف في نشاطه، مازال يواصل استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ارتفعت ب 17,6% سنة 2008.

[3] المصدر: مكتب الصرف

الوضعية الماكرو–اقتصادية أثناء الأزمة

ظلت التوازنات الماكرو– اقتصادية الأساسية سالمة، كما يؤشر على ذلك توازن وتنامي الإيرادات الضريبية وانخفاض كبير في الدين الخارجي وتضخم متحكم به. ومع ذلك، فقد كان للأزمة العالمية على الأنشطة المنفتحة على الخارج أثر سلبي على المبادلات الخارجية التي تعاني من تفاقم العجز التجاري. ويبقى هذا الأمر محدودا نسبيا في ما يخص النمو الاقتصادي الذي لم يسجل سوى تباطؤ طفيف (5,6% في سنة 2008 و 4,9% سنة 2009) وذلك بفضل وضعية الطلب الداخلي الجيدة والنتائج الفلاحية المتميزة. وفي هذا الإطار، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي من 16,3%سنة 2008 إلى 30,6% سنة 2009.

وسجلت القطاعات الثانوية (البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والمعادن والطاقة)، عموما، تراجعا ب 4,7% سنة 2009 بعد أن سجلت نموا بنسبة 3,6% سنة 2008 و6,6% سنة 2007. ويعزى هذا التطور إلى قطاع المعادن، الذي تأثر من جراء انخفاض الطلب العالمي على الفوسفاط. ومن جهتها، شهدت الصناعات التحويلية نموا ضعيفا جدا، ولاسيما مع تراجع نشاط صناعات تحويل الفوسفاط والنسيج ومواد التجهيز ومعدات السيارات، في حين دعم الطلب الداخلي نمو الصناعات الفلاحية .

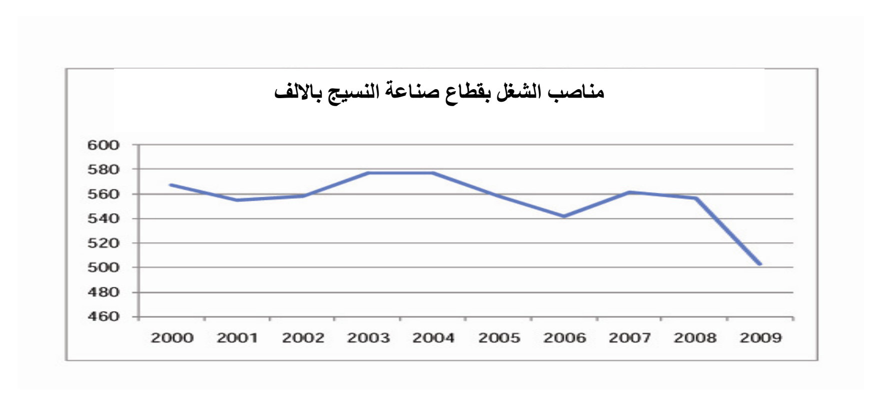


وعلى الرغم من التراجع الطفيف الذي سجله القطاع الثالث مقارنة مع نتائج السنوات الأخيرة، فقد استطاع أن يحافظ على معدل نمو بلغ 3,9%، بفضل متانة الخدمات التسويقية الأخرى دون السياحة التي استطاعت، إلى حد ما، مقاومة أثر الأزمة، رغم التراجع الذي شهدته على الصعيد الدولي.

وهكذا، تم التخفيف من آثار الأزمة بفضل الطلب الداخلي، الذي ساهم في معدل النمو ب8,5 نقطة سنة 2008 و6,8 نقط سنة 2009. وقد ارتفع حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ب 2,5% سنة 2009 بفضل ارتفاع استثمار القطاع العام بنسبة24,4% بالأسعار الجارية، مما ساعد على تعويض تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتباطؤ الاستثمار الخاص الوطني.

كما شهد حجم الاستهلاك النهائي بدوره ارتفاعا بلغ 5,8% سنة 2008 و5,5% سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو استهلاك الأسر المقيمة (6% و4%) والإدارات العمومية (4,8% و11,2%). وتجدر الإشارة إلى أن تحسن القدرة الشرائية للأسر يعود إلى خفض نسبة الضريبة على الدخل والتطور الإيجابي للعمل المأجور والعمل الزراعي و استقرار الأسعار، لا سيما أسعار المواد الغذائية والطاقة. ولم يتجاوز التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، 1,8% سنة 2009 مقابل 5,9% سنة 2008 و3,9% سنة 2007. وللإشارة، يعزى تواضع معدل التضخم سنة 2009 أساسا إلى تراجع أسعارأهم المنتجات المستوردة.

وبخصوص حساب رأس المال، يمكن تفسير تباطؤ نمو الدخل الوطني الإجمالي المتاح الذي ارتفع ب 4,6% سنة 2009 مقابل 10,9% سنة 2008، إلى تراجع نمو المداخيل الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.



أما بخصوص سوق الشغل، فقد كان للأزمة العالمية أثر كبير على قطاع النسيج بشكل خاص، حيث سجل القطاع خسارة صافية قدرت بحوالي 53.000 منصب شغل سنة 2009، في حين شهدت الصناعات الأخرى خلق فرص شغل جديدة قدرت ب 18.000 منصب. وعلى العموم، واصل معدل البطالة انخفاضه سنة 2009 بفضل الموسم الزراعي الجيد وبرنامج الاستثمار العام ومختلف التدابير التي تم اتخاذها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

تقييم تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي

لتقييم تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي، تم تحليل قناتين رئيسيتين لانتقال الأزمة : تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والطلب الخارجي الموجه نحو المغرب اعتمادا على النموذج الماكرو–اقتصادي للتنبؤ ومحاكاة السياسات الاقتصادية(PRESIMO)[4]. وقد تم تحديد أثرها على المتغيرات الماكرو–اقتصادية الرئيسية، خاصة النمو والاستثمار والشغل، خلال الفترة التي سبقت الأزمة (2008 – 2009) ثم خلال الفترة المقبلة (2010– 2012).

وهكذا، قلصت الأزمة سنة 2008 نمو الاستهلاك النهائي للأسر، بالمقارنة مع منحاه المعتاد، بنسبة 1,42**%**، كما تراجع حجم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 1,01%، وقد كان هذا التقليص أكثر حدة في سنة 2009، حيث تراجع الاستهلاك النهائي بنسبة 3,12% وحجم الصادرات بنسبة 4,34%.

وقد أدى انخفاض هذين المكونين إلى تباطؤ الطلب وبالتالي النمو. وهكذا انخفض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,86% سنة 2008 و2,46% سنة 2009، مقارنة بمستواه العادي. وللتذكير، أدى تراجع النمو إلى انخفاض حجم الاستثمارات بحوالي 1% سنة 2008 و3,57% سنة 2009.

في ما يتعلق بتقييم تأثير الأزمة على الاقتصاد المغربي في أفق 2015، تم الأخذ بعين الاعتبار تطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والطلب العالمي الموجه إلى المغرب، استنادا إلى آفاق الاقتصاد العالمي كما أعدتها المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي[5].

[4] يعتبر نموذج PRESIMO نموذجا قياسيا ماكرو-اقتصاديا للاقتصاد المغربي، أعدته المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع المعهد الفرنسي الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

[5] وفقا لصندوق النقد الدولي سيشهد الاقتصاد العالمي بعض الانتعاش ابتداء من 2010، بنسبة نمو تساوي 3,1% (4,4% في المتوسط ما بين 2011 و 2014)، كما سيشهد حجم التجارة العالمية ارتفاعا بنسبة 5,8% سنة 2010 (6,4% بين سنة 2011 و 2014). وعلاوة على

ومن المتوقع أن ترتفع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، ارتباطا مع انتعاش الاقتصاد العالمي، ابتداء من سنة 2010 .وبناء على ذلك، فإن أثر الأزمة على الاقتصاد المغربي سيبدأ في التقلص ابتداء من سنة 2010 ليختفي بشكل كلي سنة 2012.

أثر الأزمة على المتغيرات الرئيسية الماكرو-اقتصادية

		2008	2009	2010	2011	2012
باعتبار معدل النمو	الاستهلاك	-1,42	-3,12	-2,15	-0,95	0,26
	الاستثمار	-1,01	-3,57	-3,72	-1,94	-0,11
	الناتج الداخلي الخام	-0,86	-2,46	-1,54	-0,62	0,32
	الصادرات	-1,01	-4,34	-3,42	-2,43	-0,86
	الواردات	-1,74	-5,08	-4,54	-3,04	-0,95
باعتبار الفرق	الساكنة العاطلة عن العمل	24594	81655	71356	39088	-1933
	الشغل	-36020	-119590	-104510	-57250	2830
الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	عجز الميزانية	-0,21	-0,70	-0,78	-0,45	-0,15
	العجز التجاري	0,44	0,69	0,68	0,28	-0,10

تأثير الأزمة العالمية على أهداف الألفية من أجل التنمية

نلاحظ أن فترة الركود المسجل خلال سنتي 2008 و2009، التي ستليها العودة البطيئة للنمو إلى مستوياته المعتادة قبل سنة 2015، سيضع بعض القيود أمام تحقيق الأهداف الألفية للتنمية، ولاسيما تلك المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال. إلا أن المغرب، الذي يبدو أنه في الاتجاه الصحيح على درب تحقيق هذه الأهداف، كان سيحقق نتائج أفضل لو لم تحدث الأزمة الاقتصادية العالمية، فبالرغم من كون الأهداف المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي والماء الصالح للشرب والتطهير قابلة للتحقيق في أفق 2015. فقد كان بإمكان المغرب، لولا الأزمة العالمية، أن يحقق نتائج أفضل وبالمقارنة مع السيناريو الأساسي المقدم في الدراسة التي تمحورت حول تحقيق أهداف الألفية في أفق 2015[6]، تم استخدام نموذج (MAMS) لتقييم هامش الربح الذي ضاع جراء الأزمة. والذي من المتوقع أن يصل في أواخر 2015 إلى 0.3 نقطة و3 نقط ونقطتين مئويتين، على التوالي بالنسبة لكل من أهداف التعليم الابتدائي وتعميم الماء الصالح للشرب والتطهير.

و بخصوص الأهداف المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، كان بالإمكان في غياب الأزمة، أن تسجل انخفاضا بحوالي نقطة إضافية في الألف بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال و 4 نقط في 100.000 بالنسبة لمعدل وفيات الأمهات في أواخر سنة 2015.

ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي، بالمقارنة مع فترات مماثلة في الماضي، أن انتعاش اقتصاد الدول المتقدمة سيكون ضعيفا وسيبقى الإنتاج الحقيقي دون المستويات المسجلة قبل الأزمة إلى حدود سنة 2012، وأن ارتفاع معدلات البطالة والدين العام ووجود نظم مالية لم تتعافى تماما عوامل قد تبطئ انتعاش اقتصاد الدول المتقدمة.

[6] المندوبية السامية للتخطيط، سينشر مستقبلا

وبشكل عام، سيكلف تأثير الأزمة على تحقيق جميع أهداف الألفية في أفق 2015 حوالي 1,2 و 0,1 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي بين سنتي 2010 و 2015، في النفقات الجارية ونفقات الاستثمار للدولة على التوالي. وإن استمرت الآثار المترتبة على الأزمة في الاستفحال، سترتفع هذه التكاليف لتزيد العبء على المالية العمومية وتعرقل التقدم الذي عرفته المملكة في مجال تحقيق أهداف الألفية للتنمية بصفة خاصة ومجال التنمية البشرية بصفة عامة.

إطار: نموذج MAMS كأداة لتحليل أهداف الألفية للتنمية

أعدت المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية نموذجا ديناميكيا للتوازن الحسابي العام أطلق عليه اسم نموذج محاكاة أهداف الألفية للتنمية (MAMS)، ويتضمن وحدات مرتبطة بالفقر والصحة والتعليم والماء والتطهير. ويصف هذا النموذج الآليات التي تتفاعل من خلالها أهداف الألفية للتنمية، حيث يمكن من فهم التكاملات بين النفقات. فمن خلال تحسين جودة المياه والتطهير، مثلا، يمكن الحد من توسيع الخدمات الصحية اللازمة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية الخاصة بالصحة.

ويقوم النموذج كذلك بتقييم الآثار على الاقتصاد برمته عبر أسواق عوامل الإنتاج. كما يمكن من تحليل الحاجيات من الموارد النادرة (الشغل وتمويل الاستثمارات والسلع والخدمات الأخرى) في قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية وغيرها من القطاعات، وكذا دور أهداف الألفية للتنمية في زيادة موارد الاقتصاد من خلال سوق الشغل وفي نمو الدخل والاستثمارات على المدى الطويل. كما يمكن هذا النموذج من فهم تأثير السيناريوهات المختلفة للتخفيف من حدة التنافس على الموارد بين قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية والقطاعات الأخرى.

وعلى أساس هذا النموذج، تم إجراء عمليات محاكاة لتقييم الجهود التي تبذلها السلطات العمومية من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وبالفعل، فإن توسيع السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة في مجال الضرائب والمالية والتجارة والاستثمار ستمكن المغرب من تسجيل تطور مهم في تحقيق هذه الأهداف في أفق 2015. وتؤكد المقارنة بين مستويات أهداف الألفية للتنمية في أفق 2015، المعتمدة في النموذج، والأهداف المسطرة، نتائج هذا التقرير، التي تبين أن التحسينات الكبيرة ستهم الماء والتطهير وتعميم التعليم الابتدائي. وفيما يتعلق بوفيات الأطفال والأمهات، سيتم تحقيق إنجازات مهمة دون الوصول إلى الأهداف المسطرة.